فعالية التقرير النهائي لمحافظ الحسابات في حوكمة المؤسسات العمومية
دراسة حالة لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري تلمسان(OPGI).

The effectiveness of the final report of the accounts portfolios in the governance of public institutions. A case study of the Organization for the Promotion and Real Estate Management of Tlemcen (OPGI).

خلاصي عمر[1]

طالب دكتوراه/ مخبر الحوكمة العمومية والاقتصاد الاجتماعي / كلية العلوم الإقتصادية–جامعة تلمسان –

Omar.Khelassi@univ-tlemcen.dz

khelassiomar13@gmail.com

بن لولو سليم بدر الدين

أستاد محاضر .أ / مخبر الحوكمة العمومية والاقتصاد الاجتماعي/ كلية العلوم الإقتصادية –جامعة تلمسان–

Salimbadraddin.benloulou@univ-tlemcen.dz

قُدم للنشر في: 2020.09.29 / قُبِل للنشر في: 2020.11.04 / نشر في: 11.12.2020

الملخص:

تهدف الدراسة إلى إظهار دور الملاحظات والتحفظات والتوجيهات المقدمة من طرف محافظ الحسابات من خلال تقريره النهائي على حوكمة المؤسسات العمومية . وتوصلنا إلى أن محافظ الحسابات أثناء قيامه بفحص وتدقيق القوائم المالية وإعداد التقرير النهائي وإظهار التحفظات وقراءة التقرير أمام مجلس الإدارة،هذه الأخيرة تأخذ بعين الاعتبار كل هذه الملاحظات والتجاوزات وتقوم بتصحيحها من خلال إعداد تقرير **رفع التحفظات**،يؤدي هذا كله إلى رقابة فعلية وفعالة من طرف محافظ الحسابات من أجل الوصول إلى حوكمة رشيدة تتسم بالعدالة والنزاهة لتحقيق أهداف المؤسسة العمومية .

الكلمات المفتاحية : محافظ الحسابات، حوكمة رشيدة، ملاحظات التقرير النهائي ، مؤسسات عمومية

تصنيف JEL: M41، G34.

Abstract :

The study aims to show the role of observations, reservations, and directions provided by the accounts governor through the final report on the governance of public institutions. We concluded that the accounts governor had completed his examination and audit of the financial statements, preparations of the final report, presentation of reservations, and Reading of the report before the Board of Directors. The latter takes into account all these observations and transgressions and corrects theme through preparing the report of lifting reservations, all of this

[1] المؤلف المراسل: خلاصي عمر. khelassiomar13@gmail.com

leads to effective and effective control by the accounts governor in order to reach good and fair governance in order to achieve the goals of the public instution.
Keywords: Account portfolios, Good governance, Final report notes, Public institution
JEL Classification :41 M34 ،G

مقدمة :

عرفت القرون الأخيرة عدة تطورات اقتصادية منها ظهور التجارة الحرة، حرية الأسواق المالية، التكتلات الدولية، العولمة الاقتصادية والمالية واتساع حجم المؤسسات، مما ساهم في ظهور أسس وقواعد جديدة للرقابة على المال وموارد المؤسسات سواء كانت خاصة أو عمومية ، واستعادة ثقة مستخدمي القوائم المالية وذلك باستعمال عدة وسائل كوسيلة التدقيق وحكومة المؤسسات.

بدأ الحديث عن الحوكمة من قبل فرانك نايلت سنة 1929 بظهور عدت مقاربات مفسرة لحوكمة المؤسسات كالمقاربات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والقانونية للاستمرار والبحث عن تقديم نتائج جديدة وتحقيق أهداف المؤسسات. وكذلك ضرورة وجود وظيفة التدقيق الداخلية و الخارجية التي يستوجب ان تتمتع بالاستقلالية التامة.

تمارس وظيفة التدقيق الخارجي في الجزائر من طرف شخص قانوني إلزامي والمتمثل في محافظ الحسابات الذي يقوم بفحص انتقادي دقيق للقوائم المالية للمؤسسة وإعطاء صورة صادقة وحقيقية من خلال التقرير النهائي الذي يبين فيه أهم الملاحظات والتوجيهات التي يقدمها لمجلس إدارة المؤسسة لأخذها بعين الاعتبار والعمل بها وتصحيح الأخطاء والتجاوزات المكتشفة و المعلن عنها.

وبالتالي يصبح التقرير النهائي لمحافظ الحسابات هو آلية للمراقبة يعتمد عليه من أجل السعي إلى إرساء نظام حوكمة فعال لتحقيق أهداف المؤسسة.

ومن خلال ما تطرقنا إليه نصيغ التساؤل على النحو التالي:

مامدى فعالية التقرير النهائي والملاحظات والتوجيهات المقدمة من طرف محافظ الحسابات في حكومة المؤسسات العمومية ؟

لمعالجة الموضوع نقوم بتقسيم البحث إلى جزئين، جزء نظري نتعرف فيه على أبرز مفاهيم وأسس التدقيق القانوني الإلزامي، وأهم المبادئ وأسس الحوكمة.وجزء تطبيقي نبين فيه دور وأهم ملاحظات محافظ الحسابات المدونة في التقرير النهائي وأثرها وانعكاسها على إتخاد القرارات من طرف مسيري المؤسسة العمومية لديوان الترقية والتسيير العقاري تلمسان.

I-.الإطار النظري للتدقيق القانوني الإلزامي وحكومة المؤسسات العمومية :

I.1.التدقيق القانوني الإلزامي :

سنتعرف من خلال هدا المحور على مفهوم المدقق القانوني الإلزامي وأهم مهامه وتقاريره .

I.1.1.مفهوم محافظ الحسابات :

تنص المادة 22 من القانون رقم 10-01 المتعلق بمهنة خبير محاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد الصادرة بالجريدة الرسمية، العدد 42 بتاريخ 11 جوان 2010 كتالي:" يعد محافظ الحسابات في مفهوم هذا القانون كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته، مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به".[2]

I.1.مهام محافظ الحسابات:

تنص المادة 23 من القانون رقم 10-01 المتعلق بمهن خبير محاسب ومحافظ الحسابات ومحاسب معتمد الصادرة من الجريدة الرسمية عدد42 بتاريخ 11 جوان 2010 المهام كالأتي:

- "يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة لنتائج عمليات السنة المنصرمة.
- يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات الموجودة في تقرير التسيير المقدم من طرف المساهمين أو الشركاء.
- يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراء الرقابة الداخلية المصادق عليها من طرف مجلس الإدارة والمديرين أو المسير.

[2]الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المؤرخة في يوم 11 جوان 2010، العدد42، ص4

- يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها والمؤسسات التابعة لها أو بين المؤسسات والهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعنية ويعلم المسيرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة بكل نقص يكتشفه، ويعرقل استمرار استغلال المؤسسة".[3] بحيث تعتبر هده المهام و المعايير المحاسبية الدولية الطريق الذي يعتمد عليه محافظ الحسابات للتعرف على كل نقاط الضعف والقوة للمؤسسة، وتدوين كل هده النقاط بتقرير نهائي يحتوي بدوره على الملاحظات المهمة المتخذة من محافظ الحسابات .

I.3.1. تقارير مهمة محافظ الحسابات:

يعتمد محافظ الحسابات خلال عملية تدقيقه وفحصه لقوائم المالية للمؤسسة خلال دورة زمنية ما على تقريرين مهمين:

- التقرير الابتدائي (المرحلي)ويكون خلال الستة أشهر الأولى من السنة ن.
- التقرير النهائي المتضمن المصادقة من طرف محافظ الحسابات على القوائم المالية كوحدة واحدة بعد إقفالها في 12/31/ن.

وسنوضح التقريرين على النحو التالي:

أ- تقرير فحص القوائم المالية المرحلية (تقرير الابتدائي):

إن هذا التقرير المقدم من طرف محافظ الحسابات يعتبر بمثابة أداة اتصال، التي من خلاله يتم توصيل نتائج فحص القوائم المالية المرحلية لمستخدمي هذه القوائم كإدارة المؤسسة.ويجب أن يتضمن التقرير الابتدائي لفحص القوائم المالية المرحلية العناصر التالية: عنوان التقرير والموجه إليهم التقرير. هنا لم تحدد معايير التدقيق الجزائرية لمن يوجه لهم التقرير بالضبط ولكن يجب أولا أن يوجه إلى مجلس الإدارة، وكذلك أن يحتوي على الفقرة الافتتاحية أو التمهيدية.[4]

ب-التقرير النهائي:

يجب أن يحتوي التقرير النهائي على رأي المدقق في القوائم المالية كوحدة واحدة، وإن لم يستطع إبداء رأيه الفني المحايد يجب توضيح الأسباب التي أدت إلى ذلك، وفي جميع الحالات التي يوقع (يصادق) فيها المدقق على القوائم المالية يجب أن يبين ذلك في التقرير بشكل واضح حول مدى دلالة القوائم المالية الختامية أي 12/31ن على المركز المالي للمؤسسة[5]، وذلك من خلال العناصر التالية:

- مدى سلامة مسار المعالجة المحاسبية للبيانات.
- هل تم إحترام المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.
- هل إلتزمت المؤسسة بتطبيق الطرق المحاسبية المطبقة من سنة إلى أخرى وإن تم تغيير الطرق يجب على الإدارة تحديد الفرق الناتج عن هذا التغيير.
- على المدقق أن يبدي رأيا فنيا محايدا حول مسار عملية المراجعة ويختار نوع التقرير المقابل لذلك.[6]

1- المصادقة بدون تحفظ unqualified opinion (أي الرأي المطلق):

عند قيام محافظ الحسابات بالمهمة عليه في الأخير أن يعبر على حال المؤسسة التي تمت مراقبتها بثلاثة قرارات وهي: عدم المصادقة أو المصادقة بتحفظ أو المصادقة بدون تحفظ و يتخذ هذا القرار الأخير عند ما يرى بأن المؤسسة قد اتبعت المعايير المحاسبية سواء المحلية أو الدولية المعروفة والمقبولة قبولا عاما ، وحصول محافظ الحسابات على كل الوثائق والسجلات التي طلبها من طرف الإدارة.

ويمكن أن يمتنع محافظ الحسابات من إصدار تقرير نهائي مطلق أي عدم المصادقة بدون تحفظ للاعتبارات التالية:

- عدم رضا محافظ الحسابات على ماهو موجود بالقوائم المالية من معلومات وأن هذه الأخيرة "لا تمثل الصورة الصادقة والعادلة للوضع المالي للمنشأة".[7]

---

[3] الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المؤرخة في يوم 11 جوان 2010، العدد42، ص4.

[4] حسين عبيد،سحاته السيد،المراجعة المتقدمة في بيئة الأعمال المعاصرة ،(د،ط)،جامعة الإسكندرية ،2007/2006 ،ص184.

[5] محمد الفيومي ، عوض لبيب ، أصول المراجعة ، (د،ط)، مكتب الجامعي الحديث الأزاريطة ، إسكندرية مصر ، 1991، ص43.

[6] طواهر محمد التهامي ، صديق مسعود ، المراجعة وتدقيق الحسابات (الإطار النظري والممارسة التطبيقية)، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية، الجزائر 2003، ص 53.

[7] غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصرة، الطبعة1، ،دار المسيرة النشر والتوزيع،عمان،2006،ص 130.

- عدم تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها كليا أو جزئيا، وعدم تطابق العمليات المحاسبية من سنة لأخرى كمثال: تغير في طريقة حساب التثبيتات من اهتلاك خطي ثابت إلى اهتلاك متناقص بدون كتابة هذا التغيير في القائمة المالية المتمثلة في الملاحق.
- عدم كفاية الدلالات والوثائق الضرورية للمعالجة المحاسبية.
- عدم سلامة نظام الرقابة الداخلية، وعدم توفر السجلات والدفاتر والمستندات وعدم التأكد من قيمة المبالغ"، وكذلك عدم
- التأكد من صحة الأرصدة كحسابات الزبائن، الموردين، حسابات البنك...الخ[8].

2- الرأي المتحفظ qualified opinion (أي المصادقة بتحفظ):

يأخذ محافظ الحسابات رأيه بالمصادقة بالرأي المتحفظ لعدة أسباب منها على سبيل المثال: لم تقم المؤسسة بعملية الجرد المادي كما تنص المادة 10 من القانون التجاري على ضرورة القيام بعملية الجرد (بحساب استثمارات، مخزونات، النقديات الموجودة ...) ولو مرة واحدة في السنة .

إن التقرير النهائي التحفظي قد يشير إلى بعض التحفظات التي يراها المدقق ضرورية للوصول إلى معلومات تعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، ويجب الإشارة إلى هذه التحفظات بكل وضوح، والتي يظهر تأثيرها على القوائم المالية وعلى المؤسسة ككل[9].

وقد تكون هناك عدة أسباب يدفعان محافظ الحسابات لإبداء هذا الرأي المتحفظ نذكر منها :

- تأزم الأوضاع ووجود اختلاف مابين محافظ الحسابات وإدارة المؤسسة حول كيفية إعداد القوائم المالية .
- قد توجد ظروف تمنع محافظ الحسابات من القيام بجميع إجراءات التدقيق اللازمة، مثال: من الممكن عدم تمكن محافظ الحسابات من الاطلاع على الجرد المادي للمخزون ، وخاصة إذا كان هذا الأخير يمثل جزءا هاما من إجمالي الأصول، فهنا من واجب محافظ الحسابات أن يصادق بتحفظ .
- وفي الأخير نقول بأنه يشترط أن لاتؤثر هذه التحفظات والملاحظات المقدمة من طرف محافظ الحسابات في التقرير النهائي على القوائم المالية الختامية وإلا فلابد على المدقق عدم المصادقة نهائيا والاستعانة بالقرار الثالث أي السلبي.

3- عدم المصادقة أو ما يسمى بالرأي السلبي adverse opinion:

على محافظ الحسابات عند علمه بوجود الخطر كعدم استمرارية المؤسسة، أن يلجأ لهذه الحالة عندما يكون نطاق الفحص غير كافي، بحيث لايستطيع أن يصدر أي رأي عن القوائم المالية[10]، أو" استحالة حصول المدقق على الأدلة والبراهين التي تساعده في إبداء رأيه حول القوائم المالية بسبب القيود التي تضعها الإدارة على نطاق عملية التدقيق "[11].

ومن الضروري أن يوضح المدقق الأسباب التي دعته إلى عدم المصادقة، ولاشك أن عدم إبداء رأي المدقق حول القوائم المالية يكون عليها تأثيرا كبيرا على مستخدميها لهذا عليه باللجوء لإجراءات الإنذار لإعلام المسؤولين ثم الجمعية العامة غير العادية ثم المحكمة الإدارية إن استلزم الأمر .

ويمكن ان نوضح عمل محافظ الحسابات انطلاقا مما سبق في الشكل التالي :

[8] طواهر محمد التهامي ، صديق مسعود ، المراجعة وتدقيق الحسابات ، نفس المرجع السابق ، ص 55 و ص 56.

[9] محمد بوتين ، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق ،الطبعة الثانية،بن عكنون الجزائر،2005، ص56.

[10] محمد الفيومي ، عوض لبيب ، نفس المرجع السابق ، ص 45.

[11] محمد بوتين ، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق ، ص57.

الشكل رقم : 01 توضيح مهمة محافظ الحسابات .

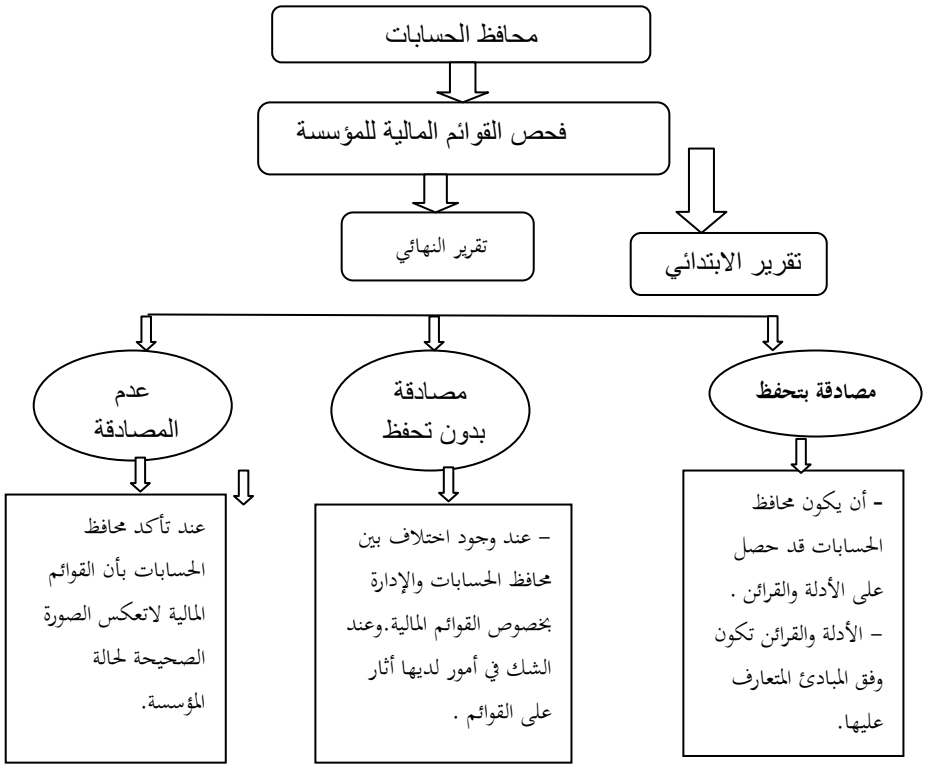

المصدر: من إعداد الباحثان

I.2.ماهية الحوكمة:

من خلال هذا المحور سنبين أبرز محددات، مفاهيم ومبادئ الحوكمة.

I.1.2.تعريف الحوكمة:ل

ايوجد تعريف موحد متفق عليه على مفهوم حوكمة المؤسسات نظرا لتداخل العديد من الأمور المالية والاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات. ومن خلال عدة تعاريف، كتعريف منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية OCDEوتعريف لجنة الأبعاد المالية لحوكمة الشركات سنة 1992،وتعريف كاد بوريCADBURY سنة 1999 وتعريف G.CHARREAU توصلنا إلى تعريف شامل للحوكمة: "إن الحوكمة هي نظام ومجموعة من الآليات التنظيمية توفر هيكل ليتم تحديد أهداف المؤسسة وتشخيص المعايير اللازمة لقياس مدى إنجاز هذه الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وأهداف المجتمع للوصول إلى تأطير العلاقات الموجودة بين الإدارة ، مجلس الإدارة حملة الأسهم وكل المصالح الأخرى المستفيدة".[12].

I.3.2.Iآليات حوكمة المؤسسات :

سنقوم بتقسيم آليات حوكمة المؤسسات حسب معيار التخصص ومعيار داخلي-خارجي

1-تقسيم آليات حوكمة المؤسسات حسب معيار التخصص :

"تتفق أغلبية الأدبيات على التمييز بين مجموعتين من آليات الحوكمة"، أي هناك مجموعة داخلية يتم وضعها من طرف المؤسسة ومجموعة خارجية يفرضها المحيط الخارجي نفسه كالتدقيق القانوني المستقل .وسنوضح هدا حسب معيار التخصص الذي اقترحه CHARREAUX الذي يعتمد على التنويع في آليات الحوكمة من خلال الجدول الموالي :

[12] مصطفى يوسف كافي ،كولار مصطفى كافي ، يمان بوربيع، (د،ط) دار النشر (ألفادوك) ،(د ،س)،ص42و43و44.

جدول رقم 01: تقسيم آليات حوكمة المؤسسات حسب معيار التخصص.

	آليات متخصصة	آليات غير متخصصة
آليات قصدية	-الرقابة المباشرة للمساهمين (الجمعيات العامة للمساهمين -مجلس الإدارة . -أنظمة الأجور والتحفيزات . -الهيكل الرسمي . -التدقيق الداخلي. -لجان المؤسسة. -نقابة العمال.	-البيئة القانونية والتشريعية . -النقابات الوطنية . -التدقيق المستقل (القانوني). -جمعيات المستهلكين.
آليات عفوية	-الرقابة الجماعية المفروضة على المسيرين والمديرين . -سمعة الموظفين (إحترام العقود). -ثقافة المؤسسة.	-سوق السلع والخدمات. -السوق المالية ،سوق المعلومة -الوساطة المالية ،سوق العمل -القروض بين المؤسسات.

المصدر :محمد الشريف بن زواي ،حوكمة الشركات والهندسة المالية ، دار الفكر الجامعي،2016،ص71 و.72

2- تقسيم آليات حوكمة المؤسسات حسب معيار داخلي –خارجي:

من خلال الجدول رقم 02 سنوضح تقسيم الآليات الداخلية والخارجية والذي يعتبر المعيار الأكثر شيوعا [13].

جدول رقم 02: آليات حوكمة الشركات وفق معيار داخلي -خارجي .

الآليات الداخلية	الآليات الخارجية
-مجلس الإدارة. -مساهمة المسيرين في رأس المال . -نظام الأجور والتحفيز. -التدقيق الداخلي ولجان الشركات. -حق التصويت في الجمعية العامة	-الأخلاق وقيم المجتمع . -الوكالات التنظيمية والنظام القانوني . -الديون والدائنون ، المستثمرون المؤسساتيون. -سوق الأوراق المالية. -سوق العمل الخاص بالمسيرين .

المصدر : محمد الشريف بن زواي، حوكمة الشركات والهندسة المالية، دار الفكر الجامعي،2016،ص73.

I-3.علاقة التقرير النهائي لمحافظ الحسابات بحوكمة المؤسسات العمومية

I-3-1-وظائف التدقيق وعلاقته بالحوكمة:

هناك عدة وظائف للتدقيق من أجل ترشيد حوكمة المؤسسات خاصة المؤسسات العمومية ونوجز هذه الوظائف والعلاقة على شكل النقاط التالية:

-التدقيق هو آلية لمراقبة المؤسسة أو الشركة ذات طابع خاص أو عمومي ويمكن اعتباره نظام للحوكمة.

[13] محمد الشريف بن زواي ،حوكمة الشركات والهندسة المالية ، دار الفكر الجامعي،2016،ص71. وص 72 وص73.

-يمكن للتدقيق سواء كان تدقيقا داخليا أو خارجيا أن يساهم في حوكمة المؤسسات كما يعمل على تقييم عملية الحوكمة من خلال تقييم مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها وبالتالي يؤدي المدققون دورا مهما في حوكمة المؤسسات ذات الطابع الخاص أو العمومي وحتى الإدارات العمومية من خلال الدور التكميلي الذي يؤديه التدقيق خاصة التدقيق الخارجي (محافظ الحسابات)في تقديم تقارير مالية وغير مالية حيادية كالتقرير الابتدائي والتقرير النهائي لإعطاء صورة صادقة لحالة المؤسسة.

I-3-2-دور ملاحظات وتوجيهات محافظ الحسابات لتفعيل حوكمة المؤسسات العمومية

يسهر مديرو ومسؤولو إدارات المؤسسات العمومية بإعطاء توجيهات للحفاظ والسير الحسن لموارد المؤسسة وترشيد نفقاتها، ولكن هذا السهر غير كافي فلابد من اللجوء إلى طرف محايد يخبرهم عن سلامة الموارد وعمل الإدارة بدون أخطاء وانحرافات، والمتمثل في محافظ الحسابات لكي يقوم بهذه المهمة وطمأنت المسؤولين.

وتكمن أهمية ومسؤولية محافظ الحسابات في :

1-يتعين عليه أن يعتمد عند قيامه بمهمة التدقيق على كل الأحكام والشروط التي تنظم أعمال مهنة التدقيق[14].

2-يجب التقيد بالسرية التامة ولا يفشي المعلومات المحصل عليها إلا تقديم ملاحظات وتوجيهات عند ملاحظة انحرافات، أخطاء، أو خروقات في القوائم المالية أو أشياء تمس باستمرارية المؤسسة .

3-تقديم تقرير للجمعية العامة، بعد إطلاع مجلس الإدارة عليه مبينا فيه: أن عملية التدقيق المعروفة والمقبولة، وإظهار الأخطاء والانحرافات في الملاحظات لأخذها بعين الاعتبار من طرف المسؤولين عند قراءة التقرير النهائي أمامهم أثناء انعقاد مجلس الإدارة.

4- عليه تبيان رأيه في حال ملاحظة مخالفات لأحكام التشريعات ، وقد شملت وثيقة الأنتوساي لأخلاقيات المهنة الرقابية حملة من المبادئ من طرف محافظي الحسابات خصوصا وهي :الثقة، الأمانة، الاستقلالية، السرية، المهنية، التطور المهني والكفاءة.[15]

II- دراسة ميدانية حول مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية تلمسان: سنتطرق إلى التقرير النهائي المقدم من طرف محافظ الحسابات والتركيز على أهم الملاحظات والتوجيهات المقدمة فيه والتي تم عرضها على مجلس الإدارة.

II.1.تقديم المؤسسة

نشأت مؤسسة ديوان الترقية وتسيير العقاري سنة 1974 تحت أمر رقم 69/74 مؤرخ في 02 جويلية 1974.

-مهامها الرئيسية : تتمثل في كراء وبيع السكنات العمومية و المحلات التجارية .

-طبيعتها القانونية :مصنفة ضمن المؤسسات العمومية الصناعية والتجارية .

II.2. التقرير النهائي:

سنتطرق إلى التقرير النهائي المقدم من طرف محافظ الحسابات والتركيز على أهم الملاحظات والتوجيهات المقدمة فيه والمعروضة على مجلس الإدارة .

يحتوي التقرير النهائي على الشكل التالي: رسالة المهمة

نظرا لمهمة محافظة الحسابات التي كلفتموني بها أتقدم لكم بالتقرير النهائي للحسابات المالية السنوية لديوان الترقية والتسيير العقاري المختتمة في 12/31/ن ويتكون من:

1-التقرير الخاص :

الذي يتكون هو بذاته من : العشر الأجور المرتفعة وتكون موضحة في جدول، ونتائج السنوات الخمسة الماضية ، وجدول يوضح الامتيازات المتاحة للعمال. فكانت ملاحظة محافظ الحسابات بأن هذه الامتيازات غير مقترحة في الاتفاقية الجماعية سارية المفعول كمنح منزل لرئيس مصلحة.

2- التقرير العام: تم التطرق فيه إلى

-ملخص حول المبادئ والقوانين المطبقة والرقابة الداخلية داخل المؤسسة.

---

[14] عبد العالي محمد، مداخلة تحث عنوان "دور محافظ الحسابات في تفعيل آليات حوكمة البنوك من الفساد المالي والإداري "،مخبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال، جامعة الجزائر 03،2012 ص11.

[15] عبد العالي محمد، مداخلة،نفس المرجع السابق،ص11و ص12.

– فحص الحسابات السنوية في 12/31/ن. يقوم محافظ الحسابات بتجزئة الأصول إلى أصول غير جارية و جارية، كل الحسابات من الاستثمارات العينية والمادية كالأراضي والبناءات ، معدات أخرى ...الخ والتعرف على القيمة الإجمالية،الاهتلاكات والقيمة المحاسبية الصافية لأخذ ملاحظات عنها .

–فحص جدول تغيرات الخزينة وجدول رؤوس الأموال الخاصة، وإظهار في قائمة الملاحق كل مايجب إظهاره.

3-أهم الملاحظات والتحفظات التي تطرق إليها محافظ الحسابات في التقرير النهائي:

3-1-الملاحظات والتحفظات الخاصة بإبداء الرأي حول المبادئ القانونية والنظامية للمؤسسة

تمثلت الملاحظات حول **سجل الجرد** بأنه يجب أن يمضى من طرف المدير العام ويجب أن تسجل العمليات في **سجل اليومية العامة** شهريا كما ينص القانون 07-20 المؤرخ يوم 25-11-2007 حسب مبادئ المحاسبة المالية، و يجب أن تسجل كذلك في السجل ليس فقط الطباعة.أما فيما يخص **سجل الإستثمارات** فيجب تفادي التشطيب والوقوع في الأخطاء في هذا السجل لأنه ممضي من طرف المحكمة.

3-2-الملاحظات والتحفظات الخاصة بإبداء الرأي حول الرقابة الداخلية تمحورت على مجموعة من الأنظمة والوظائف كالأتي:

1/أنظمة إجراءات التسيير الموجودة:

–إجراءات الموارد البشرية، وإجراءات المنازعات والوسائل العامة: يجب إعطاء الحالة التي وصلت إليها على مستوى الأشغال، وإعطاء المشاكل التي تواجهها في الميدان للحصول على معرفة شاملة عن المؤسسة .

–الإجراءات الأخرى الخاصة بالتثبيتات والمخزونات : المشتريات والخدمات يجب تطويرها وتقديمها ضروريا من طرف النظام المحاسبي المالي. مثلا طريقة عمل الحسابات المحاسبي، كمنحة الذهاب للتقاعد (IDR) والضرائب المؤجلة ، تشكيل مؤونات خسارة قيمة الأصول باعتبارها إجراءات حساسة لتفادي الأخطاء والانحرافات.

2/وظيفة التدقيق الداخلي: عليها بتدعيم هذه الوظيفة بأشخاص مؤهلين مهنيا (نظرا لعدد العمليات المعقدة كعمليات الجرد)، نشاطات لجنة الصفقات العمومية عليها إتباع القوانين والأنظمة الداخلية الخاصة بالصفقات.

3/ وظيفة المحاسبة: فيما يخص هذا المجال المجهودات التطبيقية عليها أن تتضمن مايلي :

–شرط وجود برمجيات مطابقة للقانون التنظيمي (المؤرخ في أفريل 2009 الخاص باعتماد المحاسبة من طرف الإعلام الآلي)

–التطبيق الجيد للحسابات من طرف مجلس الإدارة من أجل تفادي إلغاء الحسابات أو خلق حسابات جديدة في نفس العملية.

–استكمال الأعمال المحاسبية المشار إليها، وتسجيل وتخزين الملفات باستعمال قرص صلب خارجي.

3-3-الملاحظات والتحفظات حول إبداء الرأي حول احترام التسيير ومسك الحسابات :

1-حول فحص محتوى ميزانية الأصول والخصوم.

1-1-حسابات الأصول ACTIF:

شملت كل من التثبيتات المعنوية والعينية والمالية فكانت التحفظات حول إثبات جميع النفقات المتعلقة بهذه العمليات ويجب أن تكون ممضاة، أما الديون رغم التسيير الجيد لها فإن محافظ الحسابات يدعو الى ضرورة وجود تعاون فعال ومتكامل بين :

–هيكل التحصيل الخاص بالبنك بالنظر في جميع العمليات المسددة والمحصلة، وتصنيف كل عملية حسب طبيعتها كالعمليات الخاصة بالاستثمار، الاستغلال، التمويل للوصول إلى نتائج فعلية وحقيقية عند إعداد جدول تدفقات الخزينة. هيكل التسيير العقاري، الهيكل القانوني، الهيكل التجاري.

أما الديون المشكوك فيها يجب أن تكون لها متابعة خاصة وجهد فعال لتحصيلها قبل آجالها القانونية.

–الحقوق (السكنات والمحلات) تعرف تحركا بطيئا منذ إعادة فتحها في 01-01–ن، والحقوق على وكالة التشغيل والحسابات المنتظرة يجب أن تكون مرصدة مع نهاية الدورة .

–أما الرسم على القيمة المضافة مخصومة ولكن غير مفصلة في ميزان الحسابات.

– خزينة الأصول:كانت ملاحظات محافظ الحسابات على النحو التالي: يجب الرفع من المراقبات الخاصة بالصناديق، والنظر في تنظيم المحاسبة على مستوى التسيير المحاسبي للخزينة.

1-2- حسابات الخصوم:مست تحفظات محافظ الحسابات العناصر التالية:

–رؤوس الأموال الخاصة : النتيجة الإجمالية السلبية غير ظاهرة في الميزان، يجب على الإدارة إبداء رأي حول ذلك.

–ديون على الخصوم الغير جارية: الحسابات الجارية الأخرى المنتظرة يجب تدقيقها قبل غلق الدورة ، فيما يخص مؤونات الذهاب للتقاعد والضرائب المؤجلة تمثل عبئ كبير على المؤسسة.

–الديون على الخصوم الغير جارية: موردو الضمانات يجب متابعتها بالحيطة الكافية ، حساب التسبيقات المحصلة على المشتركين تقاربت مع حساب الزبائن في الأصول .

3-4-القوائم المالية الأخرى : كانت هناك تحفظات حول القوائم المالية الأخرى على نحو التالي:

–جدول التغيرات في رؤوس الأموال الخاصة :هذا الجدول مملوء بشكل منتظم وفقا لمعايير النظام المحاسبي المالي .

–جدول تدفقات الخزينة : هذا الجدول مملوء بشكل منتظم يحتوي على نفس الأرصدة الموجودة في القوائم المالية وبخصوص الرصيد الموجود في الأصول بمقيمة kda44.571.2144,16.

–الملاحق: الملاحق موجودة ومملوءة وفقا للمعايير المحاسبية الجديدة، تحتوي على معلومات واضحة ودقيقة لميزانية السنة ن، كما تحتوي على أرقام الربط بين القوائم المالية والملاحق.

–الاستفسارات الموضوعة تحتوي على معلومات يستلزم توضيحها أكثر.

✓ **توجيهات محافظ الحسابات المقدمة في الأخير:**

من خلال مختلف التوجيهات والملاحظات التي تم ذكرها في التقرير النهائي والتقرير الخاص يستلزم علينا إعادة ذكر التوجيهات ذات الأهمية من بينها:

- الاستمرارية في تحصيل كل حقوق المؤسسة لدى زبائنها .
- إتمام إجراءات التسيير الخاصة بالموارد البشرية والمنازعات والوسائل العامة كما تم تقديمها في التقرير ومراقبة الصناديق الموجودة على مختلف وحدات المؤسسة .
- التعامل والأخذ بعين الاعتبار لجميع التوجيهات والملاحظات المقدمة من طرف المدقق الداخلي في مختلف تقاريره واستعمال حسابات التكاليف والإيرادات بشكل منتظم ومنظم للمعلومة المالية.

الخاتمة:

يقوم محافظ الحسابات بقراءة التقرير النهائي المتضمن الملاحظات والتحفظات على مجلس الإدارة وهذه الأخيرة تفرض على المدير أو المسير بضرورة الأخذ بعين الاعتبار هذه التحفظات وخاصة إن كانت تمس باستمرارية المؤسسة أي على حسب درجة تأثيرها، فيلبي المدير أو المسير من خلال وضعه لتقرير يسمى بتقرير رفع التحفظات rapport de levée des réserves كمثال يكون على الشكل التالي: "نظرا لتحفظات محافظ الحسابات المتمثلة حول سجلات العطل، سجلات الأجور، جدول تدفقات الخزينة، حسابات الأصول والخصوم، حالات تقارب البنك والصندوق...الخ لقد تم أخذها بعين الاعتبار. وإن لم يستطع تصحيحها يوضح المسير لماذا".

إذا كانت التحفظات جيدة ضمن تقرير موضوعي من قبل محافظ الحسابات يجبر المسؤولين على اتخاذ إجراءات وإعطاء أوامر لكافة المصالح من أجل إتباع كل التوجيهات والملاحظات لنجاعة حوكمة المؤسسة .

ويمكن القول أنه كلما التزم المسيرون بالتحفظات والتوجيهات المقدمة إليهم،ستتميز المؤسسة بحسن التسيير وتتمكن من الوصول إلى حوكمة رشيدة فعالة ونزيهة وبالتالي يسمح بتطوير نشاطاتها ودخولها إلى الأسواق المالية، وتحقيق أهداف مستقبلية.

قائمة المراجع :

- غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر،الطبعة الأولى،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان، 2006.
- حسين عبيد،سحاته السيد،المراجعة المتقدمة في بيئة الأعمال المعاصرة ،(د،ط)،جامعة الإسكندرية ،2007/2006 .
- محمد الفيومي ، عوض لبيب ، أصول المراجعة ، (د،ط)، مكتب الجامعي الحديث الأزاريطة ، إسكندرية مصر ، 1991.
- طواهر محمد التهامي ، صديق مسعود ، المراجعة وتدقيق الحسابات (الإطار النظري والممارسة التطبيقية)، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية، الجزائر 2003.
- محمد بوتين ، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق ،الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون الجزائر ،2005.
- مصطفى يوسف كافي ،كولار مصطفى كافي ، يمان بوربيع، (د،ط) دار النشر (ألفادوك) ،(د ،س).
- محمد الشريف بن زواي ،حوكمة الشركات والهندسة المالية ، دار الفكر الجامعي،2016.
- الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المؤرخة يوم 11 جوان 2010 ، العدد 24.
- عبد العالي محمد، مداخلة تحث عنوان "دور محافظ الحسابات في تفعيل آليات حوكمة البنوك من الفساد المالي والإداري "،مخبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال، جامعة الجزائر 03،2012.